

اثر التدقيق الالكتروني في رفع الاستقلالية وكفاءة المدقق الداخلي

أ.م.د. صبيحة برزان / الكلية التقنية الإدارية / بغداد / قسم التقنيات المالية والمحاسبية

المستخلص:

يهدف البحث الى القاء الضوء على دور التدقيق الالكتروني في رفع الاستقلالية والكفاءة المهنية للمدقق الداخلي، وقد تم تطبيق البحث على عينة من فروع مصرف الرافدين وقد تناول موضوع البحث بجانبه النظري وفقا لما طرحته الادبيات المحاسبية والتدقيقية وهذا ما تضمنه المبحث الثاني ، اما الجانب التطبيقي فقد تطلب لاختبار فرضيات البحث استعمال استمارة الاستبانة التي وزعت على عينة من المدققين الداخليين والعاملين في المصارف عينة البحث. وقد اكد البحث في جانبه التطبيقي على معياري الاستقلال والكفاءة المهنية للمدقق الداخلي والعوامل المؤثرة بهذه المعايير ومن اهم النتائج التي توصل اليها البحث:-

1. يؤدي التدقيق الالكتروني إلى الفصل بين عمل التدقيق وأعمال اللجان التي يكلف بها المدقق داخل الوحدات.
2. إن أول مهمة للمدقق في الوحدات كافة هي فحص نظام الرقابة الداخلية في الوحدات عينة البحث ، لذا فان وجود نظام معلومات الكتروني سليم لأنشطة الوحدات عينة البحث يؤدي إلى سهولة وكفاءة فحص نظام الرقابة الداخلية ومن ثم اكتشاف الأخطاء بأقل وقت وجهد وتكلفة.
3. يؤدي نظام المعلومات الالكتروني الى عدم السماح لغير المخولين بالدخول ومن ثم لا يعطي الفرصة للتلاعب بالمعلومات ونتائج التدقيق في الوحدات عينة البحث.
4. يؤدي التدقيق الالكتروني إلى جعل المدقق أكثر كفاءة وخبرة في مجال عمل الحاسوب ومعالجة البيانات الكترونيا ، ومن ثم يمكنه من تنفيذ الإجراءات التي تعتمد عليها الوحدات عينة البحث في عملية التدقيق.

المصطلحات الرئيسية للبحث / التدقيق ألكتروني الاستقلالية - الكفاءة المهنية .



المقدمة

شهد العالم في السنوات الأخيرة ثورة في تكنولوجيا المعلومات ، أدت إلى زيادة عدد مستخدمي الحاسوب في مختلف الأنشطة. كما شهدت كافة القطاعات بمختلف أنشطتها العديد من التطورات والتغيرات الواضحة خلال السنوات الماضية في جوانب عدة منها الجانب الاقتصادي والتكنولوجي ، اذ أضحت التكنولوجيا جزءاً أساسياً في العمل المهني والمؤسسي ، مما اقتضي على مهنة التدقيق أن تسير تلك التطورات والتغيرات. ومع ظهور الأنظمة الإلكترونية واستخدامها في المجال المحاسبي لمعالجة البيانات المالية آلياً ، أصبح استخدام جهاز حاسب آلي أو أكثر في معالجة البيانات المالية عبارة عن نظام معلومات محاسبي إلكتروني.

وتأتي أهمية تدقيق المعلومات المحاسبية الإلكترونية ، بالتدقيق على مدخلات وتشغيل ومخرجات تلك الأنظمة وتقييم أمن وسلامة تلك المعلومات. ويتم تنفيذ عملية تدقيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية عن طريق مجموعة متتابعة من الخطوات المنطقية لجمع أكبر قدر من أدلة الإثبات وذلك للتحقق من مدى سلامة بيانات النظم المحاسبية الإلكترونية ومن ثم تقييمها تقييماً موضوعياً لإبداء رأي فني محايد عن مدى صحة ودقة تلك البيانات وتطابقها مع المعايير المتعارف عليها والقواعد المحاسبية التي تحتويها القوانين واللوائح.

المبحث الأول / منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: منهجية البحث

1. مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية :-

أ.هل يؤثر التدقيق الالكتروني في دعم ورفع استقلال المدقق الداخلي ؟

ب.هل يؤثر التدقيق الالكتروني في رفع كفاءة المدقق الداخلي ؟

2. أهداف البحث:- يهدف البحث إلى تحقيق الآتي :-

- التعرف على أهمية استخدام الحاسوب في التدقيق الداخلي للوحدات عينة البحث.

- التأكيد على ضرورة استخدام نظم التشغيل بواسطة الحاسوب في عمل المدقق الداخلي لما لها من فوائد مثل الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة، فضلاً عن الدقة في عمل المدقق

3. فرضية البحث: يقوم البحث على الفرضية الرئيسية الآتية :

(أن التدقيق الالكتروني في الوحدات الاقتصادية عينة البحث يؤدي إلى زيادة كفاءة معايير الاستقلالية

والكفاءة المهنية للتدقيق الداخلي) وتتكون من الفرضيات الفرعية الآتية:-

أ. هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين التدقيق الالكتروني واستقلال عمل المدقق الداخلي.

ب. هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين التدقيق الالكتروني و معيار الكفاءة المهنية لعمل المدقق الداخلي.

4. **أهمية البحث:** شهدت البيئة المعاصرة وبقطاعاتها كافة تغيرات واضحة في أداء أعمالها ، وذلك نتيجة للتغيرات التكنولوجية واستخدام الحاسبات الالكترونية والبرامجيات الخاصة بأعمال المحاسبة وتسجيل العمليات المالية الكترونيا من خلال برامج مصممة لهذا الغرض ، والذي يتطلب من مهنة التدقيق مساهمة هذه التطورات من خلال التدقيق الالكتروني سواء بتطوير البرامجيات الخاصة بالتدقيق وإدخال الوسائل الالكترونية والنتيجة عن تطوير قدراته في تكنولوجيا المعلومات في أداء مهامه في تدقيق الحسابات وبما ينسجم مع والتطورات التكنولوجية ، وعليه تتضح أهمية البحث في إلقاء الضوء على دور التدقيق الالكتروني للبيانات المحاسبية في رفع كفاءة معايير الاستقلال والكفاءة المهنية للتدقيق الداخلي في عينة من المصارف ، وللتخفيف من مخاوف المدققين من أن التدقيق الالكتروني يلغي الخطوات المنطقية للتدقيق مما يؤثر سلبا في جودة معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي.

5. **اساليب البحث واجراءاته:** تم تناول الموضوع في البحث بالشكل الآتي :-

أ. الجانب النظري : ويشمل شرح لمعايير الاستقلال والكفاءة المهنية للتدقيق.

- استخدام الحاسوب وأتمتة المعلومات في العمل التدقيقي.

- تأثير استخدام الحاسوب في تطوير معايير الاستقلالية والكفاءة المهنية للمدقق الداخلي.

ب. الجانب التطبيقي :- ويشمل تحليل إجابات عينة البحث وفقا لاستمارة الاستبانة التي تم توزيعها عليهم. تم استخدام استمارة الاستبانة للوصول إلى نتائج من شأنها إثبات أو نفي فرضيات البحث، من خلال توزيعها على عينة من المحاسبين والمدققين في المصارف عينة البحث فضلا عن مجموعة من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة والتدقيق.

ثانيا : دراسات سابقة : سيتم عرض بعض من المساهمات العلمية للباحثين في مجال التدقيق ألكتروني والأهداف المتوخاة من هذه المساهمات وما توصلت إليه من نتائج . والجدول الآتي يبين بعض من هذه المساهمات وما توصل إليه الباحثون وبحسب تسلسلها الزمني :-

الدراسات العربية :

1. **دراسة هدو ، وسام أبلحد زيا ، 1997 ،** تطبيق طريقة التدقيق بواسطة الحاسوب من قبل مراقبي الحسابات ، تهدف الدراسة إلى تقديم تجربة علمية عن طريق التدقيق بواسطة الحاسوب وإمكانية استخدامها في تدقيق القوائم المالية والمعوقات التي تحول دون إمكانية استخدامها وإيجاد الحلول المناسبة لهذه المعوقات. توصل الباحث إلى النتائج الآتية :-

1. أنها طريقة حديثة قياسا بالطرائق الأخرى .

2. تؤدي إلى إنجاز العمل التدقيقي بسرعة كبيرة فضلا عن التوصل إلى نتائج أدق.

3. تمكن من إجراء العديد من الاختبارات التي لا يمكن أو يصعب إنجازها في حالة تطبيق الطرائق الأخرى.

4. استخدام قدرات الحاسوب بشكل كبير في إنجاز العمل التدقيقي.

- وقد أوصى الباحث بضرورة تطوير قدرات المدققين في مجال الحاسوب والتقنيات المتطورة فضلا عن ضرورة زيادة الاهتمام من قبل الشركات بتكنولوجيا المعلومات.
2. **دراسة الشرع**، 2007، التدقيق الالكتروني في العمل المصرفي ومحددات التنفيذ ، تهدف الدراسة الى تشخيص أهم المحددات التي تعيق عمل المدقق لآليات أنظمة العمليات المصرفية التي تنفذ الكترونيا. والكيفية التي يتم بها تجاوز على هذه المحددات بحيث يمكن لأطمئنان لتنفيذ العمليات المصرفية بصورة سليمة. وتوصلت الدراسة الى النتائج الآتية :
1. هناك العديد من العوامل التي تؤثر في موضوعية مدقق الحسابات الخارجي في تأدية عمله ومنها بعض المحددات في ظل أنظمة الكترونية.
 - 2- تعد طبيعة العمليات المصرفية وتنوعها ذات تأثير في إيجاد محدّدات لتنفيذ عمليات التدقيق الخارجي.
 - 3- يعد أسلوب التدقيق وحجم العينات ذا تأثير في إيجاد المحددات في ظل أنظمة الكترونية.
 - 4- يعد التأهيل العلمي والعملي لمدقق الحسابات الخارجي ذا اثر في التعرف على المحددات وكيفية التعامل معها.
- واوصت الدراسة بما يلي :-
1. اعادة النظر في الطرائق التقليدية للتدقيق الخارجي بما يواكب التطور التكنولوجي.
 2. تأهيل مدقق الحسابات الخارجي عن طريق التدريب والدورات الخاصة بما يؤدي الى تفهمه للعمل المصرفي وطبيعة العمليات المصرفية.
 3. وضع معايير وقواعد واضحة بتنظيم العلاقة بين مدقق الحسابات والمصارف محل التدقيق بحيث تعزز درجة الحياد والاستقلالية.
3. **دراسة حمدونه ، طلال وحمدان ، علام**، 2008 ، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في فلسطين واثار ذلك في الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية، يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:
1. معرفة مدى استخدام التدقيق الالكتروني في فلسطين.
 2. تحديد أهم التحديات والصعوبات التي تواجه هذا التطبيق والمشكلات الناجمة عن ذلك.
 3. تحديد الأثر المتوقع للتدقيق الالكتروني في جودة الأدلة.
- وتوصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية :-
1. لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لإستخدام التدقيق الإلكتروني في جودة أدلة التدقيق.
 2. تبين من تحليل نتائج الدراسة أن مدققي الحسابات في فلسطين يستخدمون التدقيق الالكتروني في أنشطة التدقيق المختلفة بشكل دون المتوسط في التخطيط والرقابة والإشراف .
 3. ان أهم المعوقات التي تحول دون تطوير هذا الاستخدام ، فقدان الثقة بالأعمال الالكترونية، وارتفاع كلفة التطبيق وفقدان الدافعية نحو التطوير لانخفاض العائد بالإضافة إلى نقص الخبرات والكفاءات في هذا المجال ، فضلا عن عدم وجود تشريعات منظمة ومشجعة للمهنة.

وقد قدم الباحثان التوصيات الآتية :-

4. ضرورة تعزيز إدراك مدققي الحسابات بأهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق ودورها في الحصول على أدلة ذات جودة عالية .

5. ضرورة قيام الجهات الحكومية والمشفرة على المهنة بمتابعة مكاتب التدقيق من أجل إدخال التحسينات التكنولوجية على أعمالها، وقد حظي هذا الاقتراح بـ % 45.3 من اقتراحات الأفراد عينة البحث.

6. تشجيع مدققي الحسابات على الالتحاق بالدورات المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات وقد حظي هذا الاقتراح بـ % 41 من اقتراحات المبحوثين حول تطوير المهنة.

4. **دراسة (العرود ، وآخرون : 2011)** ، (تأثير تطبيق مدقق الحسابات لأساليب تكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الالكتروني في الاردن) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير تطبيق مدققي الحسابات لتكنولوجيا المعلومات على إتمام عملية التدقيق الالكتروني في الأردن. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة وزعت على عينة من المدققين الخارجيين الأردنيين وعددهم 150 مدققاً، ولغايات التحليل الإحصائي تم استخدام أسلوب التحليل الإحصائي الوصفي لاستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية وتكراراتها وتم أيضاً استخدام تحليل الانحدار المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. إن مستوى استخدام المدققين لأساليب تكنولوجيا المعلومات وإتمام عملية التدقيق جاءت متوسطة ، بمتوسطين حسابيين على التوالي ، (3.24) (3.37).

2. يوجد أثر لتطبيق أساليب تكنولوجيا المعلومات مجتمعة على إتمام عملية تدقيق الحسابات ويفسر ما مقداره 63% من التباين في إتمام عملية التدقيق الالكتروني. وقد أوصت الدراسة بالآتي :-

1. ضرورة تطوير آليات ووسائل التدقيق الالكتروني وإعداد التقرير الالكتروني والحرص على استخدام برامج حاسوبية متطورة لدى مكاتب التدقيق في الأردن لما لها من أثر إيجابي في سرعة تدقيق الالكتروني وسلامة البيانات المالية.

2. ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية في مجال توفير ربط مكاتب تدقيق الحسابات بالعمل وفيما يختص بالبرمجيات المشابهة لبرمجيات العميل.

3. توصي الدراسة بضرورة تأهيل وتدريب العاملين في مجال التدقيق الالكتروني واليات إعداد التقرير الالكتروني.

4. توصي الدراسة بإجراء المزيد من الأبحاث وإدخال متغيرات أخرى لم تتطرق لها الدراسة وإجراء مسح لجميع مكاتب التدقيق في الأردن للوقوف على الصعوبات والمعوقات التي تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق الالكتروني وإعداد التقرير الالكتروني.

5. **دراسة (المطارنة، 2011)** "مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بمعيار التدقيق الدولي (300) في ظل التدقيق الالكتروني"

هدف البحث للتعرف على مدى التزام مدققي الحسابات بمتطلبات معيار التخطيط رقم 300 وكذلك معرفة التزام المدقق بمعرفة أعمال العميل محل التدقيق وتطبيق مفهوم الأهمية النسبية في مرحلة تخطيط عملية التدقيق الالكتروني. وتوصل البحث إلى أن هناك التزاماً من قبل مدققي الحسابات بمتطلبات المعيار المذكور انفا في ظل التدقيق الالكتروني ، وقد أوصى البحث بضرورة عقد الدورات من قبل جمعية المحاسبين القانونيين لتوعية مدققي الحسابات بأهمية التدقيق الالكتروني وبما يعود به من فائدة على الأطراف ذات العلاقة.

6. دراسة عزيز، 2014 "دور التدقيق الالكتروني في الحد من مخاطر التدقيق المصرفي" يهدف البحث إلى بيان الدور الأساسي للتدقيق الالكتروني في الحد من مخاطر التي تواجه التدقيق المصرفي ، فضلاً عن التعرف على الوسائل الحديثة للتدقيق الالكتروني ودورها في تلافي الأخطاء ومحاولات الغش والسرقة وذلك من خلال التعريف بالوسائل الحديثة للتدقيق الالكتروني ، وتوصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:-

أ. إن قيام المدقق الخارجي بتقييم إجراءات التدقيق الداخلي للمصرف وتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها يساعد في تحديد المخاطر التي تواجه المدقق الخارجي أثناء تأدية عمله.

ب. أن الاستعانة بمدقق مؤهل وكفوء يساهم في تقليل مخاطر التدقيق من خلال التصميم والتنفيذ الجيد لبرامج التدقيق التي تنسجم مع متطلبات العمل المصرفي في المصارف التجارية.

وفي نهاية البحث قدمت الباحثة بعض التوصيات منها :-

أ. إدخال المدققين بدورات تدريبية متخصصة لتعزيز مهاراتهم في مجال استعمال الحاسبة الالكترونية وكيفية إعداد برامج التدقيق .

ب. العمل على تبني أدوات تكنولوجيا المعلومات في انجاز مهام التدقيق للمصارف التجارية والابتعاد قدر الإمكان عن الأساليب التقليدية والروتينية للتدقيق .

الدراسات الأجنبية :-

1. **دراسة Shaikh .M "E-commerce impact : emerging technology – electronic auditing"** (اثر التجارة الالكترونية في التدقيق الالكتروني والتكنولوجيا الناشئة)

تهدف الدراسة الى تطبيق التكنولوجيات والتي يمكن أن تساعد مدققي الحسابات على تحسين جودة عملهم ، وكيفية استخدام بعض تقنيات الحاسوب في تدقيق الحسابات، وبشكل أكثر فعالية مع تكنولوجيا المعلومات الناشئة. إذ قدمت الدراسة مفهوم جديد يسمى التدقيق الالكتروني ، إذ أن بعض مهام التدقيق يمكن أن تتم إلكترونياً عبر الإنترنت بمساعدة تكنولوجيا المعلومات ، إذ حددت الدراسة ثلاثة تقنيات ناشئة للمعلومات لتشكل إطاراً للبرامجيات لتسهيل مهمة التدقيق الالكتروني ، وتشمل الشكل الذي يعكس التركيبات المتوسطة الموزعة وتقنيات حماية الانترنت والوكلاء الأذكياء ، وحددت الدراسة إن للتدقيق الالكتروني بعض المحددات ، إذ اعتمدت المدخل الجديد على بعض التقنيات لتكون قادرة على الاتصال المتبادل مع المدققين ، إن كافة التطبيقات في مرحلة النشأة وهذا يعني أنها في بداية التطوير للمساعدة في تحسين وتطوير، وأوصت الدراسة إلى ضرورة تبني التقنيات الحديثة في التدقيق الالكتروني لأنها تطور أداء المنشآت في بيئة الأعمال المعاصرة.

2. دراسة , Moorthy , M and others ،

" The impact of information technology on internal auditing "

اثر تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الداخلي"، تهدف الدراسة إلى تقييم دور تكنولوجيا المعلومات وكيف تؤثر عملية التدقيق الداخلي في المنشأة،

وركزت الدراسة على التوجه العالمي لتبني نظام تكنولوجيا المعلومات (المكونات المادية والبرمجيات) في إنتاج بيئة أكثر رقابة في ظل التدقيق الالكتروني، وركزت الدراسة على كيفية تأثير تكنولوجيا المعلومات في التدقيق الداخلي (بيئة الرقابة ، تقييم المخاطر، وأنشطة الرقابة ، المعلومات والاتصالات والرقابة) وزودت الدراسة بأدلة إرشادية وأفضل التطبيقات لتقييم التقنيات المتاحة لأداء مهام التدقيق الداخلي بأعلى كفاءة، إذ حاولت الدراسة تصحيح بعض الأخطاء عند استخدام المدقق للتكنولوجيا ، من المهم أن لا يوجد نموذج عام لأدوات التكنولوجيا التي تنطبق على كل المنظمات ، ومن المهم أيضا أن ندرك تزايد الاعتماد على التكنولوجيا لتحقيق و دعم جميع أنشطة التدقيق تقريبا. والأهمية الأخرى هي دعم دور المدققين ومهنة التدقيق للمساعدة في جهود المدقق لتوفير أنظمة وتكنولوجيا جديدة لتعزيز بناء الرقابة والإشراف ومزايا التأكيد للأنظمة بدون اعتبارها عملية إضافية أو اسهم تلك العناصر لتقليل الأداء.

3. دراسة *reem Okab*

" Electronic Audit Role in Achieving Competitive Advantages and Support the Strategy of the External Audit in Auditing Offices in the Hashemite Kingdom of Jordan."

دور التدقيق الالكتروني في تحقيق المزايا التنافسية ودعم استراتيجية المدققة الخارجية للحسابات في مكاتب تدقيق الحسابات في المملكة الأردنية الهاشمية. وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور المدققة الالكترونية في تحقيق المزايا التنافسية ودعم إستراتيجية التدقيق الخارجي التي تستخدمها المكاتب التدقيق في الأردن من خلال اختبار مجموعة من الفرضيات معالجة دور التدقيق الالكتروني في تحقيق أبعاد الميزة التنافسية في مكاتب التدقيق ودعم إستراتيجية التدقيق ، وحددت الدراسة العقبات التي تعيق الاستفادة من استخدام التدقيق الإلكتروني التي تهدف إلى تحقيق الإستراتيجية المزايا التنافسية ومدققة الحسابات دعم يليه مكتب التدقيق في المملكة الأردنية الهاشمية. ووجدت الدراسة أن استخدام التدقيق الإلكتروني يساهم في تحقيق المزايا التنافسية في الأردن بما في ذلك خفض التكلفة، والجودة، والمرونة، والحصة السوقية. عن طريق التدقيق الإلكتروني الذي يساهم أيضا في دعم إستراتيجية التدقيق الخارجي. وأشارت الدراسة إلى أن هناك العقبات التي تحول دون استخدام التدقيق الإلكتروني بما في ذلك تكاليف برنامج التدقيق المتخصصة، وارتفاع أسعار البرامج العامة، وافتقارها إلى الملاءمة لجميع مؤسسات العمل فضلا عن ضرورة التأهيل العلمي والعملية للمدقق المتخصص في مجال تكنولوجيا المعلومات.

ثالثاً:-المساهمة العلمية التي قدمتها الدراسة الحالية:- بينت الدراسة الحالية أهمية التدقيق الالكتروني في المصارف الحكومية وأثره في رفع كفاءة معايير الاستقلالية والكفاءة المهنية ، وبعد عرض مبسط لما تناولته الأدبيات في مجال المحاسبة والتدقيق ، وعرض لأهم معايير الاستقلالية والكفاءة المهنية، إذ تم تطبيق البحث في عينة من المصارف العراقية ومن ابرز النتائج التي تم التوصل إليها التالي:

1.يؤثر التدقيق الالكتروني في استقلالية المدقق الداخلي في الوحدات عينة البحث لكونه بعيدا عن المؤثرات الخارجية مثل الضغوطات التي تمارس على المدققين والتي تؤثر سلبا في موضوعية ومصادقية إعداد التقارير.

2. يؤدي التدقيق الالكتروني إلى جعل المدقق الخارجي أكثر كفاءة وخبرة في مجال عمل الحاسوب ومعالجة البيانات الكترونيا ، ومن ثم يمكنه من تنفيذ الإجراءات التي تعتمدها الوحدات عينة البحث في عملية التدقيق.

3.تحقيق السرية وامن المعلومات المحاسبية ، وهذا لا يتحقق إلا بوجود أداء سليم وكفوء للتدقيق من خلال الحاسوب.يسمح فقط للمخولين الدخول الى النظام.

4.يؤدي التدقيق الالكتروني إلى ، إعداد تقارير تلبي احتياجات الإدارة وكافة المستخدمين لهذه المعلومات ، من خلال متابعة الإدارة العليا لتصحيح الأخطاء من قبل المحاسب والقيام بعملية الفحص الدوري لنظام الحاسوب ، والتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية.

5.يؤدي إلى إيجاد معيار لتقييم أداء العاملين في الوحدة بشكل عادل وموضوعي.

المبحث الثاني/ التدقيق الالكتروني

ان التقدم الحاصل في الجوانب التقنية والتطور السريع الذي تحدثه في الاعمال تجعل من عامل السرعة في التأقلم مع التغيير من اهم العوامل الاقتصادية التي تعمل على زيادة الانتاج ، فالمجتمع وكذلك الإنسان الذي لا يسعى إلى مواكبة التطور العلمي والتقني سرعان ما يجد نفسه عاجزا عن ولوج العصر الجديد والاسهام فيه . ومن خلال استخدام الحاسوب يتم استخدام نظم وأساليب متقدمة في مختلف جوانب الحياة وذلك لضمان تحقيق افضل اداء من خلال توظيف هذه التقنيات في اعداد البرامج والتطبيقات لممارسة مستويات اكبر وأفضل من الاعمال. وهناك العديد من المنافع المستمدة من استخدام الحاسوب ويمكن تلخيصها بالجوانب الاتية : (نصر وشحاتة، 2006 : 248-249)

- 1.تحسين الوقتية اي توفير المعلومات في الوقت المناسب وزيادة الدقة في المعلومات .
- 2.تحسين وتسهيل التحليل الاضافي للمعلومات حيث ان تشغيل الحاسوب للبيانات بصورة جيدة ودقيقة يؤدي الى زيادة جودة المعلومات التي يقدمها النظام مما ينعكس على اتخاذ الادارة للقرارات الادارية السليمة بصورة تحقق الاستغلال الامثل للموارد .
3. تخفيض الخطر الذي يحيط بإجراءات الرقابة .

4. تحسين إمكانية الفصل المناسب بين المهام عن طريق تنفيذ رقابة امنية , قواعد بيانات , نظم تشغيل .اجراء حسابات معقدة وإمكانية تشغيل قدر هائل من المعاملات في وقت قصير وبتكلفة أقل علاوة على انعدام الأخطاء التشغيلية والحسابية تقريبا نتيجة الاستفادة من امكانيات تقنية المعلومات وانخفاض درجة الاعتماد على العنصر البشري .

5. إمكانية الافادة من الحاسوب في تحقيق الرقابة الذاتية على كل عمليات التشغيل اليومية .

6. الامكانية الضخمة لتخزين البيانات في صورة ملفات الكترونية تغني عن الكثير من الملفات والسجلات اليومية .

اولا: مفهوم التدقيق الالكتروني :- هو عملية جمع وتقييم لتحديد فيما إذا كان استخدام الحاسب يساهم في حماية أصول الوحدة الاقتصادية ويؤكد سلامة بياناتها ويحقق أهدافها بفاعلية ويستخدم مواردها بكفاءة ، (جمعة، 1999: 65) وبناءً على التعريف يتبين أن هدف التدقيق في ظل المعالجة الآلية للمعلومات يجب أن يتركز على التحقق من وجود :- (حمادة ، 2002 : 78)

1- نظم معلومات محاسبية ملائمة توفر المعلومات لإعداد القوائم و التقارير السليمة بكفاءة عالية .

2- نظام فعال للرقابة الداخلية يمنع حدوث الأخطاء و المخالفات أو يقللها إلى حدها الأدنى.

ثانيا : أهداف التدقيق الالكتروني :

إن استخدام نظم الحاسوب لإنجاز أعمال التدقيق تسمح للمدقق بالاستفادة من إمكانيات الحاسوب في تنفيذ هذه الأعمال بسرعة وبدقة أكبر حيث تمكنه من استخدام برامج الحاسوب لقراءة البيانات المطلوب التحقق منها واختيار العينات وإجراء الخطوات اللازمة لجمع الأدلة كما تساعده في تنفيذ الاختبارات المنطقية والحسابية وبالتالي سهل الحاسوب للمدقق عملية التحقق من صحة العمليات السابقة وبتكلفة أقل من تكلفة الأداء اليدوي أي أن استخدام الحاسبات الإلكترونية في إدارة البيانات المحاسبية قد أدى أو يساهم في تحقيق الأهداف التالية: (جمعة، 1999 : 67)

1.الاقتصاد : أي أن هدف المدقق فحص استخدام الحاسوب للتأكد من أنه يستخدم بأقصى طاقة ممكنة لخدمة الوحدة الاقتصادية وبأقل التكاليف ويوفر المعلومات والبيانات المطلوبة في الوقت المناسب مما يعود بالمنفعة على الوحدة الاقتصادية .

2.الفعالية : أي أن هدف المدقق فحص فعالية الأدوات الرقابية للتأكد من كفاءة نظام الرقابة الداخلية في جميع الأنشطة الإدارية والمالية والتشغيلية .

3.الكفاية : أي أنه يجب على المدقق التحقق من استخدام الحاسوب لتلبية المتطلبات الأكثر أهمية بالنسبة للمنشأة بحسب مفهوم الأهمية النسبية .

4.الحماية : بمعنى أن يتأكد المدقق من حماية النظام من مختلف المخاطر المرافقة لاستخدامه ومن أهمها انهيار النظام وفقدان البيانات المخزنة على الأقراص الحاسوبية ومشكلات الفيروسات وسرقة البيانات أو التخريب المتعمد الذي قد تتعرض له النظم لتغطية المخالفات التي قد يرتكبها بعض العاملين .

ثالثا:- أساليب التدقيق الالكتروني:- لا تختلف الأهداف والأغراض الكلية للتدقيق عندما يتم في بيئة أنظمة تكنولوجيا المعلومات، على انه قد يتطلب تطبيق إجراءات التدقيق أن ينظر المدقق في أساليب معروفة بأساليب التدقيق بمساعدة الحاسوب وذلك عندما يستخدم الحاسوب كأداة تدقيق، وتستخدم أساليب التدقيق بمساعدة الحاسوب في أداء مختلف إجراءات التدقيق بما فيها ما يأتي:- (جمعة، 2009، 351).

1. اختبارات تفاصيل المعاملات والأرصدة ، على سبيل المثال استخدام برامج تدقيق لإعادة احتساب الفائدة واستخراج فواتير ذات قيمة معينة من سجلات الحاسوب.
2. الإجراءات التحليلية على سبيل المثال تحديد حالات عدم الاتساق أو التقلبات المهمة .
3. اختبارات أنظمة الرقابة العامة مثلا اختبار بنية أو مكونات نظام التشغيل أو إجراءات الوصول لمكتبات البرنامج او عن طريق استخدام برامج مقارنة الشفرة للتأكد من أن نسخة البرنامج المستخدم هي ذات النسخة التي اعتمدتها الإدارة.
4. برامج اختيار العينات لاستخراج البيانات لاختبار التدقيق.
5. اختبارات أنظمة الرقابة على التطبيق، مثلا اختبار عمل رقابة مبرمجة .
6. إعادة إجراء الحسابات التي أجرتها الأنظمة المحاسبية للمنشأة.

لذلك تعد أساليب التدقيق بمساعدة الحاسوب برامج حاسوبية وبيانات يستخدمها المدقق كجزء من إجراءات التدقيق لمعالجة البيانات ذات الأهمية التدقيقية الواردة ضمن أنظمة معلومات الوحدة الاقتصادية، وقد تكون البيانات خاصة بمعاملة يرغب المدقق أن يجري عليها اختبارات لأنظمة الرقابة أو إجراءات مادية ، وقد تكون أنواعا أخرى من البيانات .

رابعا: العوامل المؤثرة في تطبيق التدقيق الإلكتروني : عند التخطيط لعملية التدقيق لابد للمدقق أن يأخذ بنظر الاعتبار مزيج من أساليب التدقيق اليدوية إضافة إلى مجموعة من أساليب التدقيق بواسطة الحاسوب ، (جمعة، 2009:352، مصدر سابق)

1. معرفة وإطلاع وخبرة فريق التدقيق بتكنولوجيا المعلومات : يجب ان يكون لدى فريق التدقيق المعرفة الكافية لتخطيط وتنفيذ واستخدام النتائج المعينة لأساليب التدقيق عن طريق الحاسوب المعتمدة ، ويعتمد مستوى المعرفة المطلوب على تعقيد وطبيعة أساليب التدقيق عن طريق الحاسوب، وعلى نظام معلومات الوحدة الاقتصادية.
2. توفر أساليب التدقيق بمساعدة الحاسوب والتسهيلات والبيانات المناسبة، على المدقق أن ينظر في توفير أساليب التدقيق الالكتروني وأنظمة المعلومات والبيانات الضرورية القائمة على الحاسوب .
3. في بعض الأحيان لا تكون الاختبارات اليدوية عملية لأنها تعتمد على معالجة معقدة ، مثال ذلك التحليل الإحصائي المتقدم)، أو لأنها تعتمد على كمية بيانات قد تتجاوز أية إجراءات يدوية، فضلا عن ذلك تقوم العديد من أنظمة المعلومات الالكترونية بأداء مهام لا يتوافر لها مخرجات مطبوعة كدليل .

4. الفاعلية والكفاءة: قد يتم تحسين فاعلية وكفاءة إجراءات التدقيق الالكتروني للحصول على أدلة الإثبات في التدقيق وتقييمها وكثيرا ما تعد أساليب التدقيق بمساعدة الحاسوب وسائل فعالة لاختبار عدد كبير من المعاملات أو أنظمة الرقابة من خلال ما يأتي:- (جمعة، 2009، مصدر سابق)

1. تحليل وانتقاء عينات من مقدار كبير من المعاملات.
2. تطبيق الإجراءات التحليلية.
3. أداء إجراءات التدقيق.
4. وتشمل المواضيع المتعلقة بالكفاءة والتي قد يأخذها المدقق بنظر الاعتبار ما يلي:-
4. الوقت المستغرق في تخطيط وتصميم وتنفيذ وتقييم أسلوب التدقيق الالكتروني.
5. التدقيق الفني وساعات المساعدة.
6. تصميم وطباعة النماذج .
7. توفر موارد حاسوبية.

لذلك عند تقييم فاعلية وكفاءة أساليب التدقيق الالكتروني على المدقق أن ينظر في الاستخدام المستمر والتخطيط والتصميم والتطوير المبدئي لأساليب التدقيق الالكتروني والذي سيفيد عمليات التدقيق في مراحل قادمة.

خامسا :- وظيفة المدقق في ظل التدقيق الالكتروني :- في ظل التطورات التكنولوجية أصبحت وظيفة المدقق وظيفة استشارية لمساعدة الإدارة في تخطيط وتنظيم ورقابة وظائفها، حيث يهتم المدقق بدراسة وفحص نظم المعلومات المحوسبة للتأكد من فعاليتها وتطوير طرائق وأساليب الرقابة التي تستخدمها واكتشاف نقاط الضعف بها للعمل على تحسينها. إذ تتضمن وظيفة التدقيق في ظل نظم المعلومات المحاسبية الالكترونية فحص مكونات نظام المعلومات الالكتروني كافة ، وتشمل العاملون . ، الأجهزة، البرامج، وقاعدة البيانات. وتتكامل هذه المكونات مع بعضها البعض من أجل تحقيق أهداف التدقيق. (الرضا، 2008: 5-6).

سادسا: أدلة الإثبات في التدقيق:- أن الهدف الأساس لعملية التدقيق يتمثل بتقرير مراقب الحسابات فيما إذا كانت القوائم المالية تعبر بصدق وعدالة عن المركز المالي ونتائج أعمال الوحدة الاقتصادية خلال السنة المالية، الأمر الذي يحتاج من مراقب الحسابات أن يقوم بجمع الأدلة وتقييمها للحصول على تأكيدات معقولة لكل فقرة من الفقرات الجوهرية لموضوع التدقيق، وقد عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين أدلة الإثبات في الفقرة (3) من دليل التدقيق الدولي رقم (500) بأنها جميع المعلومات التي يستخدمها مراقب الحسابات للوصول إلى الاستنتاجات التي يبني عليها مراقب الحسابات رأي التدقيق، وتشمل المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية التي تركز عليها البيانات المالية والمعلومات الأخرى. (وهاج، 2010: 43-44).

ويعرف الباحث أدلة الإثبات بأنها المعلومات والحقائق التي يستند إليها المدقق لتكوين رأي فني محايد حول موضوع التدقيق، ومن الضروري أن يكون الدليل موثوق به، مؤيدة من مصادر خارجية، أن تتعلق بقضية معينة، وأن يبدي المدقق رأيه الفني بناء على الاستنتاجات التي توصل إليها من تقييم الأدلة، فضلا عن ضرورة أن تكون كافية من حيث الكم والنوع للوصول إلى هذا الرأي. والجدول التالي يبين أنواع أدلة الإثبات في التدقيق:-

جدول (3)

أنواع أدلة الإثبات وإجراءات التدقيق في ظل النظام اليدوي والالكتروني

ت	أنواع أدلة الإثبات	النظام المحاسبي اليدوي	النظام المحاسبي الالكتروني
1	الوجود الفعلي	عد الموجودات الطويلة والقصيرة الأجل يدويا.	عد الموجودات الطويلة والقصيرة الأجل يدويا.
2	المستندات والسجلات	التأكد من ان المستندات والسجلات مستوفية للشروط الشكلية والقانونية وان التسجيل كان وفقا لمعايير المحاسبة المحلية والدولية وان عملية التوثيق التي يقوم بها مراقب الحسابات هو بوضع إشارات التدقيق على العينة التي دققها.	يمكن تدقيق المستندات يدويا لحين وصولها إلى الحاسوب، أما السجلات فهي غير مرئية لذلك يقوم المدقق بالاستعانة ببرامج التدقيق العامة GAPS لتدقيقها، وان عملية التوثيق تكون من خلال طباعة نتائج التدقيق من البرنامج التدقيقي المحسوب.
3	الاحتساب	التأكد من صحة العمليات الأربع للمستندات والسجلات ويكون ذلك من خلال الاحتساب يدويا.	التأكد من صحة العمليات الأربع للمستندات والسجلات ويكون ذلك من خلال الاحتساب.
4	الاستفسارات والمصادقات	الاستفسار من الإدارة شفويا أو تحريريا عن بعض النقاط الغامضة لدى مراقبي الحسابات، أما المصادقات فتُرسل عن طريق البريد العادي أو الالكتروني للمدنيين والداننين لتأييد أو عدم تأييد أرصدهم لدى الوحدة الاقتصادية.	الاستفسار من الإدارة شفويا أو تحريريا عن بعض النقاط الغامضة لدى مراقبي الحسابات، أما المصادقات فتُرسل عن طريق البريد العادي أو الالكتروني للمدنيين والداننين لتأييد أو عدم تأييد أرصدهم لدى الوحدة الاقتصادية.

(. وهاب، 2010: 43-44).

سابعاً :- إجراءات التدقيق الالكتروني : بناء على المعايير الدولية للتدقيق هناك إجراءات ومهام يجب على مدقق الحسابات القيام بها في ظل التدقيق الالكتروني والتي تتمثل في :- (المطارنة ، 2013: 230-231)

1. **المهارات والكفاءة Skills and qualification:** يجب على مدقق الحسابات أن يتمتع بالمعرفة الكافية ليستخدم الأنظمة التي تطبق الحواسيب في عملها بهدف التخطيط لعملية التدقيق والإشراف على العمل ، كذلك يجب على المدقق التحقق مما إذا كان بحاجة إلى مهارات متخصصة في تلك الأنظمة خلال عملية التدقيق وان الهدف من استخدام تلك المهارات هو :-

أ. الحصول على فهم كاف للنظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية والتي تتأثر باستخدام الحاسوب.

ب. تحديد تأثير هذه البيئة على التقديرات العمومية للمخاطر، وعلى المخاطر .

ج. تصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة المناسبة والإجراءات الجوهرية .

2. **ضرورة التخطيط لعملية التدقيق من خلال فهم النظام المحاسبي ولنظام الرقابة الداخلية** ليتمكن من التخطيط لعملية التدقيق وتطوير تصور فعال لكيفية انجازها .وفي حالة التخطيط لجزء من عملية التدقيق والتي قد تكون متأثرة ببيئة أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب ، على المدقق أن يحصل على فهم لأهمية وتعقيد فعاليات أنظمة المعلومات التي تستخدم الحاسوب وان المعلومات متيسرة لاستعمالها في عملية التدقيق ويتضمن فهم المدقق لتلك الأنظمة .

3. **تقدير المخاطر** : على المدقق أن يقوم بعمل تقدير للمخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة في بيئة أنظمة المعلومات التي تستعمل الحاسوب ، وتأثير شامل وتأثير على حساب خاص عند وجود احتمال قوي لمعلومات خاطئة رئيسية :- (المطارنة ، مصدر سابق :234)

ثامنا : معيار الاستقلال والكفاءة المهنية للتدقيق الداخلي

عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية ISAC التابعة للإتحاد الدولي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه، عملية تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المنشأة كخدمة لها وتشمل وظائفها في الفحص والتقويم والمراقبة لمدى كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والمحاسبية)_(يعقوب 2006:120)

1. **معيار الاستقلالية** : تعرف الاستقلالية بأنها التحرر من الاعتماد على شخص آخر أو مؤسسة أو دولة أخرى أو التأثير بهم أو الخضوع لسيطرتهم ، ويعمل المدققون الداخليون لدى الجهة الخاضعة للرقابة ويرفعون تقاريرهم بشكل رئيسي لهذه الجهة ، والاستقلالية بالنسبة للمدقق الداخلي هي التحرر من الظروف التي تهدد قدرة نشاط التدقيق الداخلي من تأدية مسؤولياته بطريقة غير متحيزة ، وتسمح الاستقلالية للمدققين الداخليين بتقديم أحكام نزيهة وغير متحيزة تعد جوهرية لتنفيذ عمليات التدقيق. (Intosai Gov 9140، 4)، ويعرف ايضا بأنه القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية ويجب ان يتصف المدقق بالحياد في جميع الأمور التي تعرض عليه، وان يتميز بالعدالة لجميع الأطراف التي تعتمد على نتائج أعماله . وهذا يعني أن يكون المدقق بعيدا عن تأثير الجهة التي يقوم بتدقيق أعمالها، فيتوفر له الاستقلال التام عنها ولا يكون لها أي تأثير عليه، اي الالتزام من قبل المدقق بالعدالة تجاه جميع الأطراف التي تستفيد من القوائم المالية المنشورة (جربوع ، 2004:26) ، ومن أهم العناصر التي تدعم استقلاليته من خلال النقاط الآتية:

1. يجب أن يتصف المدقق بالحياد في جميع الأمور التي تعرض عليه ويجب أن تتميز أعماله بالعدالة لجميع الأطراف والفئات المختلفة، فتميز المدقق بالأمانة المهنية يجعل آراءه غير متحيزة لأي جهة، ويجب أن يقتنع مستخدمو القوائم المالية باستقلال المدقق فالوجود الحقيقي لمهنة التدقيق يعتمد على هذا الاقتناع، فإذا شك مستخدمو القوائم المالية في استقلال المدققين فإن آراءهم لا تكون لها قيمة، وبالتالي لا تكون هناك حاجة لخدمات المدققين، ولكي يثق مستخدمو القوائم المالية في استقلال المدققين، فإنه يجب على هؤلاء تجنب جميع العلاقات والظروف التي تدعو إلى الشك في استقلالهم. (جربوع ، 2004:26 ، مصدر سابق).

2. إن ظهور مدقق الحسابات بمظهر الاستقلال والحياد يعزز من ثقة جميع الجهات المستفيدة من خدماته ويمكن ذلك من التحقق من تمتعه بالاستقلال التام، ولعل المظهر المستقل ينال اهتماما من الجمهور أكثر من الحالة العقلية، كما أن النظرة السلوكية لعمل مدقق الحسابات تمكن من تحديد المؤشرات التي قد تضغط على استقلالية وحياده وتخرجه من الاستقلال التام، وبالتالي يمكن بناءا على هذه الضغوط وضع معايير لاستقلال المدقق.

3. تمثل إدارة الوحدة الاقتصادية أو مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية تمثل مصدر الضغط الأكبر على مدقق الحسابات، كما أنها في الوقت نفسه تشكل مصدرا لعدم ثقة مستخدمي القوائم المالية، ويمكن التطرق إلى الضغوط التي تمارسها الإدارة على مدقق الحسابات المستقل في العناصر التالية:

أ. عند قيام المدقق بوضع برنامج المدققة وتحديد للاختبارات والإجراءات ووقت القيام بها فتحرص إدارة الوحدة الاقتصادية على التركيز على نقاط معينة دون الأخرى، كما أنها لا تمكن المدقق من الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائم والتي يرى المدقق ضرورة الحصول عليها، نظرا لخوفها من اكتشاف تلاعبها أو حرصا على بعض الأسرار .

ب. عند قيام المدقق بعملية الفحص وإجراء الاختبارات اللازمة للدفاتر والسجلات، وانتقاد أنظمة الرقابة الداخلية وقيامه بالإجراءات الضرورية للتحقق من وجود أصول الوحدة الاقتصادية ومن ملكيتها لها وعدم وجود مرهونات عليها لصالح الغير ومتابعة الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية حيث تتدخل إدارة الوحدة الاقتصادية في عمل المدقق وتجعله يركز على بعض البنود دون الأخرى.

ج. عند قيام المدقق بكتابة التقارير ورغبتها في تعديل رأي مدقق الحسابات أو إحجامه عن الإفصاح عن بعض الحقائق المالية التي تهم الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية.

د. ضمانا لاستقلال المدقق وحفظا لحياده فإن على مدقق الحسابات أن لا يتدخل في تسيير الوحدة الاقتصادية، بمعنى التدخل والتطرق المباشر في الإجراءات التي تتعلق بالتسيير والتي أصلا مسندة للإداريين وفقا للتشريعات والمراسيم المختلفة.

هـ . لمعيار الاستقلال أهمية كبيرة، حيث يعد عنصرا مهما في ثقة مستخدمي المعلومات المحاسبية في المعلومات التي قام مدقق الحسابات بتدقيقها، وبالتالي يجب أن يتم التعرف على أهم الضغوط التي يتعرض لها مدقق الحسابات والتي تؤثر على رأيه الفني، وتعد إدارة الوحدة الاقتصادية أو مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية من أهم الجهات التي يمكن أن تضغط على مدقق الحسابات، سواء كان تأثيرا مباشرا أو غير مباشر بمختلف وسائل الضغط التي تؤثر بها الإدارة على المدقق وبقدر تعلق الامر بموضوع البحث ، يتطلب من المدقق في ظل التدقيق الالكتروني مستقلا ومحيادا في جوانب الاستقلال الظاهري والفعلي. (جربوع ، 2004:27 ، مصدر سابق).

2. الكفاءة المهنية:- يقصد بالكفاءة المهنية " professional competence " للمدقق المعرفة الكافية والمتخصصة في مجالات المحاسبة والتدقيق ، والمهارة في تطبيق تلك المعرفة في الحالات والمجالات والظروف المختلفة ، وكذلك السلوك الذي يكتسبه المدقق من التعليم والتدريب الكافي مثل الاستقلال ، ومن هذا المفهوم يتبين أنه من الصعب فصل الكفاءة المهنية عن الاستقلال كدعامتين أساسيتين للتدقيق والسببين الرئيسيين في وجودها ، إن هناك العديد من الانتقادات الموجهة إلى المدققين بأنهم يعملون في مجالات لا يتوافر لديهم التأهيل العلمي أو التدريب الكافي للقيام بها . (الجربوع وشاهين ، 2011 : 12-

(13)

في السنوات القليلة الماضية تزداد باستمرار القضايا المرفوعة ضد مكاتب المحاسبة والتدقيق، ويمكن تشخيص المشكلة في كل حالة بأنها إما بسبب ضعف الكفاءة المهنية أو أزمة ثقة المجتمع المالي في مهنة المحاسبة والتدقيق ، أو تخوف المهنة من تعرضها للهجوم عليها ، وعلى الرغم من أن التركيز في كل مشكلة من هذه المشاكل تختلف إلى حد ما ، إلا أن أنها جميعاً تعكس فكرة واحدة مفادها أن مهنة المحاسبة والتدقيق قد فشلت في تحديد الدور الذي يتوقع المجتمع أن تلعبه. (Amhowitz , 1987).
(الجربوع وشاهين ، 2011 : 12-12)

3. دور التدقيق الالكتروني في رفع استقلالية التدقيق الداخلي : أكد (شحاتة ، 2000) أن التطورات السريعة في تكنولوجيا الكمبيوتر وصناعة المعلومات فرضت على المدقق الداخلي تحديات ، من بينها ضرورة تعديل طريقة تفكيره ونظراته إلى المتغيرات المحيطة به ، ليس نظرة المعارضة ، ولكن نظرة الواقع وضرورة الاستفادة من تلك المتغيرات لتطوير أدائه إلى الأجود والأحسن . وهذا الأمر أحدث تغييراً جوهرياً في منهجية المراجع الداخلي علي النحو التالي :

أولاً : التغيير في ثقافة ومعرفة المراجع [التأهيل العلمي] ، حيث يجب الإمام التام بأساسيات التشغيل الالكتروني للبيانات ، وتكنولوجيا صناعة المعلومات والدراسة الكاملة بلغات وبرامج ووسائل الكمبيوتر المتطورة . مما يؤدي الى زيادة ورفع الكفاءة المهنية .

ثانياً : إعادة النظر في طبيعية أدلة الإثبات ، والاستفادة من الكمبيوتر وأساليب بحوث العمليات في الحصول علي مزيد منها بجانب أو بديلاً عن الأدلة التقليدية ، مما يرفع من حيادية واستقلالية المدقق الداخلي.

رابعاً : إعادة النظر في آلية نظم الضبط الداخلي ، والاستفادة من مدخل المراقبة والتحكم الذاتي [Cybernetics] المعروفة في علم النظم [Systems Science] في تقوية نظم الضبط الداخلي للبيانات والمعلومات مما ينعكس ايجابيا في كفاءة المدقق الداخلي.

خامساً : إعادة النظر في طرائق إعداد وعرض تقارير المراجعة بما يتواءم مع التطورات الحديثة في فكر ومنهجية الإدارة العليا ، وتطبيق مبدأ الرقابة بالاستثناء ، وإبراز المسائل الجوهرية وتجنب الحشو غير النافع .

سادساً : الاستفادة من تزوج أساليب المعرفة المختلفة ، والذي أصبح سمة من سمات العصر، وهذا ما يطلق عليه أسم [Inler Disciplinary Approach] . (شحاتة ، 2000 : 21-22)

يرى الباحث ومن خلال ما تقدم ان قيام المدقق بانجاز الأعمال الموكلة إليه بإيعاز من الإدارة بوصفه احد الأقسام التابعة إلى العليا مباشرة، وهذا يجعل قرارات التدقيق لا تتأثر بالأطراف الأخرى في المنشأة ، لكن القيام بمهام التدقيق وفق الأسلوب التقليدي اليدوي يجعل دور المدقق الداخلي يقتصر على المهام التقليدية فقط ولاسيما ان المنشأة تتبع الأساليب التكنولوجية في تسجيل العمليات المالية وإعداد القوائم المالية ، مما حدا بالمدقق الداخلي ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية التي اتسمت بها بيئة الأعمال المعاصرة ، ويتأتى دور التدقيق الالكتروني في جعل مهام المدقق تتم بسهولة ويسر إضافة إلى عدم تأثر أراء المدقق الداخلي بأية جهة سواء داخلية او خارجية بالشكل الذي يجعل مهام التدقيق مبسطة تكون كافة المعلومات المحاسبية التي يحتاجها في مهامه تكون متاحة ، فضلا عن تعاون وسهولة التنسيق بين المدقق والأقسام الأخرى داخل المنشأة

المبحث الثالث

التدقيق الالكتروني في المصارف وأثره على استقلالية وكفاءة المدقق الداخلي -الجانب التطبيقي

اولا :نبذة عن المصارف عينة البحث

تأسس مصرف الرافدين بموجب القانون رقم (33) لسنة 1941 وبأشر أعماله في 19/ 5/ 1941 برأس مال مدفوع قدره(50) خمسون ألف دينار ، مر المصرف بمراحل متعددة خلال مسيرته التاريخية تمثلت أولاً بتواجده كأول مصرف وطني يمارس الصيرفة التجارية بين العديد من المصارف الاجنبية ، وبدأ بالتوسع التدريجي داخل القطر ثم مر بمراحل دمج متعددة بدأ عام 1964 شملت المصارف التجارية التي كانت تعمل في العراق حيث تم في عام 1974 توحيدها مع مصرف الرافدين الذي أصبح المصرف التجاري الوحيد في العراق ، حيث استمر يعمل بمفرده في ميدان الصيرفة حتى عام 1988 الذي شهد تأسيس مصرف حكومي آخر هو مصرف الرشيد الذي ابتداء عمله بفروع مصرف الرافدين التي انتقل اعمالها اليه ، في عام 1998 شهد المصرف تطوراً جديداً هو تحوله الى شركة عامة مملوكة للدولة بالكامل طبقاً لأحكام قانون الشركات العامة رقم (22) لسنة 97 بهدف المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجال الصيرفة التجارية واستثمار الاموال وتقديم التمويل لمختلف القطاعات وفق خطط التنمية وفي اطار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة ، حيث يقوم المصرف بقبول الودائع بأنواعها واستثمار الاموال والفوائض النقدية في مختلف أوجه الاستثمار وفق ما رسمه القانون . ويمثل النشاط الائتماني أهم العمليات الاستثمارية التي يقوم بها المصرف ويعتبر من المهام الاساسية لعمله ونموه ، حيث أصدر تعليمات عديدة تقرر بموجبها منح قروض متوسطة الاجل لمدد تتراوح بين 2-5 سنوات وطويلة الاجل لمدد تتراوح بين 5-10 سنوات لمن يرغب من المواطنين والشركات لغرض تحويل عمليات شراء المكنان والمعدات والآلات أو تشييد البنايات الملائمة للأغراض الزراعية والصناعية المختلفة .

فضلا عن منح قروض للأطباء وأطباء الاسنان والصيادلة والمهندسين وفق شروط وضوابط محددة...يدخل ضمن هذا الاطار منح التسهيلات في الحساب الجاري وخصم الاوراق التجارية وإتباعها وهي من انواع الأثمان النقدي الرئيسية الممنوحة لزبائن المصرف والمتعاملين معه. ويقف المصرف في طليعة المؤسسات الحكومية في مجال استخدام المكننة الحديثة في العراق والمتمثلة بمشروع الحاسبة الالكترونية الذي يعد مشروعاً ضخماً يتوازى ومكانة المصرف وأعماله وفروعه حيث يتوفر لديه حالياً أنظمة فعلية تغطي جميع أنشطة المصرف ويتم تطوير النظم باستمرار وتحديث المعلومات ، كما يسهم اسهاماً فعالاً في تطوير وإسناد المصارف الحكومية والأهلية في مجال الأنظمة المصرفية والاستثمارية الفنية ، عدد فروع المصرف حالياً (161) فرعاً داخل العراق .

ثانياً. مجتمع الدراسة والعينة المختارة

أ : مجتمع الدراسة :- يتكون مجتمع الدراسة من :-

1. عينة من موظفي مجموعة من فروع مصرف الرافدين والتي تطبق الأنظمة الالكترونية الحديثة في تشغيل العمليات المصرفية.

2. عينة من مراقبي الحسابات.

3. عينة من الأكاديميين في مجال العلوم المالية والمحاسبية.

ب :- عينة الدراسة :- تم اختيار عينة من موظفي المصارف إضافة إلى مجموعة من الأكاديميين ومراقبي الحسابات، إذ تم توزيع 80 استمارة استبانته، أما عدد الاستمارات المستردة فقد كان (40) استمارة. وفيما يأتي عرض لخصائص عينة الدراسة التي خضعت للبحث :-

جدول (4) التحصيل الدراسي لعينة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	التحصيل الدراسي
5%	2	الدكتوراه
17.5%	7	الماجستير
12.5%	5	المحاسبة القانونية
25%	10	الدبلوم العالي
40%	16	البكالوريوس
100%	40	المجموع

جدول (5) عدد سنوات الخبرة الوظيفية لعينة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	سنوات الخدمة
7.5%	3	أقل من 10 سنوات
12.5%	5	10 - أقل من 15 سنة
25%	10	15 - 20 أقل من سنة
55%	22	20 سنة فأكثر
100%	40	المجموع

الجدول (6)

العدد والنسبة المئوية للاستثمارات الموزعة للعينة

عدد الاستثمارات والنسبة المئوية للعينة		الاستثمارات الموزعة		الاستثمارات المستردة		الاستثمارات الخاضعة للتحليل	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%
1. الأكاديميون		15	18.75%	5	12.5%	5	12.5%
2. المهنيون		25	31.25%	20	50%	20	50%
3. الموظفون على ملاك المصرف		40	50%	15	37.5%	15	37.5%
المجموع		80	100%	40	100%	40	100%

ثالثاً : اختبار الفرضيات :-

الفرضية الأولى: هنالك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين التدقيق الالكتروني ومعيار واستقلال عمل المدقق .

جدول (7) الوزن النسبي لإجابات العينة على أسئلة الفرضية الأولى

ت	الفقرات	أوافق %	إلى حد ما %	لا أتفق %
1	يوفر التشغيل الالكتروني للبيانات الاستقلالية ويكون بعيداً عن التأثيرات الخارجية.	85.00	15.00	0.00
2	يوفر التشغيل الالكتروني للبيانات اتصالات فاعلة بين مدير قسم التدقيق الداخلي والإدارة العليا أو لجنة المدققة.	95.00	5.00	0.00
3	يحقق التشغيل الالكتروني للبيانات الموضوعية، والفصل بين وظائف المدقق المتعلقة بالتدقيق عن الوظائف أو الواجبات التي يقوم بها.	82.50	17.50	0.00
4	إن التشغيل الالكتروني يؤدي إلى كشف نقاط الضعف الموجودة في نظام الرقابة الداخلية ،	70.00	30.00	0.00
5	يحقق التشغيل الالكتروني للبيانات حماية البيانات والمعلومات وعدم التلاعب بها من خلال السماح بالدخول للمخولين فقط بممارسة وظيفة التدقيق الداخلي عن طريق الحاسوب.	95.00	5.00	0.00
11	يؤدي إلى الحفاظ على سرية وأمن المعلومات المحاسبية.	85.00	15.00	0.00
12	يمكن المدقق من التأكد من صحة برنامج التدقيق.	82.50	15.00	2.50
13	يؤدي إلى التأكد من سلامة أداء الحاسوب في مجال التدقيق.	80.00	15.00	5.00
14	يؤدي إلى تحكم المدقق بصحة التعديلات التي أدخلت برنامج التدقيق في الحاسوب	87.50	7.50	5.00
15	يؤدي إلى تمكين المدقق من مطابقة المعلومات الناتجة عن برنامج الحاسوب مع النتائج الفعلية.	77.50	20.00	2.50

يبين الجدول المذكور انفا إن الوزن النسبي لإجابات العينة لفقرة (أوافق) أخذت النسبة الأكبر للأسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى كافه، وهذا يعني اتفاق عينة البحث على إن التشغيل الالكتروني للبيانات يؤدي إلى زيادة كفاءة استقلالية المدقق، ويبين معدل إجابات العينة ذلك. إذ من خلال الجدول المذكور انفا يتبين أن هناك تأثير للتشغيل الالكتروني للبيانات على حيادية المدقق الداخلي من خلال جعله بعيداً عن أي تأثيرات خارجية، إذ تراوح الوزن النسبي لإجابات اتفاق العينة بين 70% - 95% أي بمعدل 85.5%، وهذا يدل على اتفاق العينة على الفقرة.

جدول (8) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة البحث للفرضية الأولى

ت الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	15,4	10,4876
2	18,6	11,53101
3	14,725	10,1223
4	12,1	8,018568
5	18,6	11,53101
11	15,4	10,4876
12	14,575	10,28289
13	13,8	10,02356
14	15,975	11,0023
15	16,125	10,81828

أما بالنسبة لانحراف إجابات العينة عن وسطها الحسابي فقد كانت كما مبينة في الجدول رقم (2) ،
إذ نلاحظ إن نسبة كافة الإجابات عن فقرات أسئلة الفرضية الأولى فقد تركزت في شبه اتفاق وعدم تشتت
إجابات العينة، إذ تراوحت قيم الانحراف المعياري بين (8.01856 – 11.53101)، وهذا يدل على اتفاق
عينة البحث على الفقرات الخاصة بالفرضية الأولى.

الجدول (9) t المحسوبة لإجابات العينة

ت الفقرة	T المحسوبة
1	1.273
2	1.080
3	1.328
4	1.644
5	1.080
11	1.273
12	1.342
13	1.418
14	1.230
15	1.471
4.302 هذه القيمة الجدولية لدرجة الحرية (2) عند مستوى معنوية (0.05)	

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن (T) المحسوبة لفقرات الأسئلة الخاصة بالفرضية الأولى كافه
أقل من (T) الجدولية التي بلغت 4.3027 والتي احتسبت لدرجة حرية (2) عند مستوى معنوية 5%، لذا
تقبل الفرضية.

ت. الفرضية الثانية: هناك علاقة إحصائية ذات دلالة معنوية بين التدقيق الإلكتروني و معيار الكفاءة المهنية لعمل المدقق الداخلي.

يبين الجدول رقم (4) الوزن النسبي لإجابات العينة إذ كانت إجابات الاتفاق على الفقرات تتراوح بين 90% - 55%، إذ حصلت الفقرة 8 على أقل وزن نسبي وتليها الفقرة 7، أما الفقرات الأخرى فكانت النسبة الأكبر للاتفاق، أي بمعدل اتفاق 74.4% وإلى حد ما 11.25%، وعدم الاتفاق بمعدل 8.333%. وهذا يعني هناك اتفاق على إن التشغيل الالكتروني للبيانات يؤدي إلى رفع الكفاءة المهنية للتدقيق الداخلي.

جدول (10) الوزن النسبي لإجابات العينة عن أسئلة الفرضية الثانية

ت	الفقرات	أوافق %	إلى حد ما %	لا أتفق %
6	يؤدي إلى جعل المدقق أكثر خبرة في مجال الحاسوب ومعالجة البيانات الكترونياً حتى يتمكن من تنفيذ الإجراءات التي تعتمد على الطريقة المعتمدة في عملية التدقيق.	90.00	10.00	0.00
7	يكون المدقق على دراية كاملة بلغة الحاسوب وفهم أهميته في عمل التدقيق.	60.00	25	15.00
8	يكون المدقق قادراً على دراسة وتقييم نظام الضبط الداخلي وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تشمل أساليب التدقيق المساندة للحاسوب.	55.00	27.50	17.5
9	يكون المدقق قادراً على فهم المبادئ الأساسية للحاسوب، وتشمل الأساليب التي بموجبها يتم بموجبها تسجيل البيانات.	82.50	5.00	12.5
10	يمكن المدقق من فهم النقاط التي تتركز فيها صور الغش باستخدام الحاسوب للتركيز عليها في التدقيق.	85.00	5.00	10.00
16	يؤدي إلى التنسيق مع المحاسب من خلال اعتماده على نتائج موضوعية وعادلة ومن ثم تلافي أي تلاعب في تفسير النتائج التي توصل إليها.	82.50	15.00	2.50
17	يؤدي إلى وضع إطار لسهولة وانسيابية عمل المدققين من خلال السماح للأشخاص المرخصين بذلك	85.00	12.50	2.50
18	يؤدي إلى إيصال تقارير المدقق إلى الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية بشكل ملائم وأكثر مصداقية ومطابقة من الناحية الموضوعية المعلومات التي وردت من مخرجات الحاسوب، وإن ملاحظات واقتراحات الإدارة قد تمت مراعاتها.	95.00	5.00	2.50
19	يؤدي إلى تفعيل تنظيم وإدارة النظم وحفظها.	87.50	12.50	0.00
20	الرقابة على التشغيل وملفات وبيانات الحاسوب.	90.00	10.00	0.00
21	الفحص الدوري لقسم الحاسوب والتأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية.	85.00	15.00	0.00
22	متابعة تصحيح الأخطاء التي تم اكتشافها والتأكد من أن الملاحظات قد تم الأخذ بها	92.50	7.50	0.00
23	يؤدي إلى إعداد تقارير متنوعة بحسب احتياجات الإدارة من المعلومات	92.50	2.50	0.50

جدول (11) الوسط الحسابي والانحراف المعياري لإجابات عينة البحث للفرضية الثانية

ت الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
6	16,9	11,1074
7	10,525	6,621594
8	8,675	6,056941
9	14,475	10,38734
10	15,2	10,71591
16	16,9	11,1074
17	15,4	10,4876
18	18,6	11,53101
19	16,125	10,81828
20	16,9	11,1074
21	15,4	10,4876
22	17,725	11,34762
23	17,675	11,41836

أما بالنسبة لقيم الانحراف المعياري لإجابات العينة عن وسطها فنرى من خلال الجدول المذكور انفا، أن الإجابات تركزت بالاتفاق ما عدا الفقرتين (7,8) فقد كان الانحراف المعياري للإجابات قليل وذلك لتشتت إجابات العينة في السؤالين بين مقاييس الاستبانة.

الجدول (12) t المحسوبة لإجابات العينة

ت الفقرة	T المحسوبة
6	1.170
7	1.993
8	2.973
9	1.351
10	1.288
16	1.342
17	1.282
18	1.123
19	1.220
20	1.170
21	1.273
22	1.124
23	1.126
4.302 هذه القيمة الجدولية لدرجة الحرية (2) عند مستوى معنوية (0.05) .	

يبين الجدول أعلاه إن قيمة T المحسوبة لكافة فقرات الاستبانة اقل من قيمة T الجدولية والتي احتسبت لدرجة حرية (2) عند مستوى معنوية 5%، لذلك تقبل الفرضية.

المحور الرابع / الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:- من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية في المصارف عينة البحث توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:-

1. يؤثر التدقيق الالكتروني في استقلالية المدقق الداخلي في الوحدات عينة البحث لكونه بعيداً عن المؤثرات الخارجية مثل الضغوطات التي تمارس على المدققين والتي تؤثر سلباً في موضوعية ومصداقية إعداد التقارير.
2. يوفر اتصالات فعالة بين مدير قسم التدقيق الداخلي والإدارة العليا وكذلك الأقسام ذات العلاقة بأنشطة التدقيق إذ أن التقارير كافة ترفع إلى الإدارة العليا ومن ثم يأتي دور المحاسب في معالجة وتصحيح الأخطاء المحاسبية والرد على تساؤلات المدققين التي ترد ضمن التقارير ومن ثم يأتي دور الإدارة العليا في متابعة عمل المحاسب في التعامل مع الملاحظات التي ترد في تقارير المدقق.
3. إن أول مهمة للمدقق في الوحدات كافة هي فحص نظام الرقابة الداخلية في الوحدات عينة البحث، لذا فإن وجود نظام معلومات الكتروني سليم لأنشطة الوحدات عينة البحث يؤدي إلى سهولة وكفاءة فحص نظام الرقابة الداخلية وبالتالي اكتشاف الأخطاء بأقل وقت وجهد وتكلفة.
4. يؤدي إلى عدم السماح لنظام المعلومات الالكتروني للأشخاص غير المرخصين أو المخولين بالدخول ومن ثم لا يعطي الفرصة أمام التلاعب بالمعلومات ونتائج التدقيق في الوحدات عينة البحث.
5. يؤدي التدقيق الالكتروني إلى جعل المدقق أكثر كفاءة وخبرة في مجال عمل الحاسوب ومعالجة البيانات الكترونياً ومن ثم يمكنه من تنفيذ الإجراءات التي تعتمدها الوحدات عينة البحث في عملية التدقيق.
6. زيادة خبرة المدقق في المبادئ التي يقوم عليها عمل الحاسوب وبالتالي فهم النقاط التي تتمركز حولها صور الغش والتلاعب والخداع المحاسبي من خلال تدقيق البيانات الكترونياً.
7. تحقيق السرية وأمن المعلومات المحاسبية ، وهذا لا يتحقق إلا بوجود أداء سليم وكفوء للتدقيق من خلال الحاسوب.
8. سيطرة ورقابة المدقق على صحة التعديلات التي أدخلت على برنامج التدقيق الالكتروني.
9. التأكد من نتائج التدقيق من خلال المطابقة بين نتائج الحاسوب مع نتائج التدقيق اليدوي، وذلك عن طريق اخذ عينات ومطابقتها.
10. تلافي أي تلاعب في تفسير النتائج التي توصل إليها المدقق من خلال اعتماد التدقيق على معلومات محاسبية موضوعية وتعكس أداء الوحدة،
11. احتواء تقارير المدقق الداخلي على نتائج واقعية وموضوعية ورفعها إلى الإدارة العليا ومن ثم إلى المحاسب لمعالجة الأخطاء التي وردت والإجابة عن الاستفسارات التي وردت في التقرير.
12. الرقابة على كيفية أداء عمل نظام الحاسوب ومكوناته ، فضلاً عن سهولة الرقابة على عمل التدقيق الالكتروني من خلال المطابقة الدورية مع المستندات الفعلية من قبل موظف آخر مخول بالدخول إلى النظام.

ثانياً:- التوصيات: في ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحث ، يقدم التوصيات الآتية:-

1. ضرورة تعزيز تطبيقات التدقيق الالكتروني في الوحدات عينة البحث من خلال:-
أ. توفير المستلزمات المادية والبشرية اللازمة لإنجاح عملية التدقيق الالكتروني في فروع مصرف الرافدين كافة.
ب. توفير نظام رقابة داخلية سليم من كافة الجوانب والتي تسهل عمل المدقق الداخلي.
ج. توفير نظام معلومات محاسبية مؤتمتة تكون كافية وملائمة لتطبيق التدقيق الالكتروني في الوحدات عينة البحث.
2. توفير ملاكات مؤهلة في الحاسوب فضلاً عن خبرة في مجالات التدقيق والمحاسبة تكون قادرة على أداء التدقيق بكفاءة وفاعلية.
3. توفير برامج تدريبية سواء داخل أو خارج القطر، أو الاستعانة بالخبراء في هذا المجال لتطوير قدرات الملاكات التي تحتاج إلى تطوير قابلياتها وقدراتها لكي تواكب التطورات في مجال الاختصاص وحقل العمل.
4. القيام بالدراسات التطويرية في مجال التدقيق الالكتروني ومعايير التدقيق وما يستجد من أنظمة تكنولوجية معاصرة، ومحاولة الاستفادة من خبرات الشركات في هذا المجال.

المصادر

أولاً : المصادر العربية

أ: الكتب

1. برهان ، محمد نور ، (1999) ، تقنية المعلومات وتحديات الإدارة العامة العربية في عقد التسعينيات ، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 19 ، العدد 1 ، القاهرة ، مصر ، ص 15 .
2. الجبوري ، وآخرون ، أساليب البحث العلمي مع تطبيقات عملية لبرنامج (Spss) الطبعة الأولى ، مكتب المهج للطباعة والاستنساخ ، بغداد ، 2015.
3. جمعة، أحمد حلمي ، " التدقيق الحديث للحسابات" - دار الصفاء للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - 1999.
4. جمعة، احمد حلمي، التدقيق والتأكيد الحديث، (المشاكل والمسؤوليات _ الأدوات والخدمات)، الطبعة الأولى، دار صفا للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2009.
5. طه، محمد عبد الحميد، وآخرون، مقدمة في الإحصاء، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، مطبعة الفيصل، الكويت، 1989.
6. شحاتة ، حسين ، اصول المراجعة والرقابة في ظل الحاسوب والانترنت ، مصر . القاهرة : 2000 .
7. علي ، عبد الوهاب نصر وشحاتة السيد شحاتة ، (2006) ، الرقابة والمدققة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ص 248 - 249 .

8. القباني، ثناء علي، و السواح نادر شعبان، المدققة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2006.
9. كامل، محمد سمير، أساسيات التدقيق في ظل بيئة نظم التشغيل الالكتروني للبيانات - دار الجامعية الجديد للنشر، الإسكندرية، 1999، ص 1.
10. المطارنة، غسان فلاح، المدخل إلى تدقيق الحسابات المعاصر، الطبعة الأولى، دار زمزم ناشرون وموزعون، الأردن - عمان 2013.
11. وهاب، اسعد محمد علي، التقنيات المحوسبة في تدقيق البيانات المالية، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2010.

ب: الدوريات

1. الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، دليل التدقيق الدولي رقم (500)، الفقرة رقم (3)، جمعية المجمع العربي للمحاسبين ألقانونيين عمان، 2006.
2. التقرير السنوي لمصرف الرافدين، منشور على الموقع الالكتروني لمصرف على الرابط التالي : <http://www.rafidain-bank.gov.iq>.
3. الجربوع، يوسف محمود، مجالات مساهمة استخدام الحاسب الآلي في انجاز عملية المدققة وفقا لمعايير المدققة الدولية في فلسطين، دراسة تحليلية لآراء المدققين القانونيين بقطاع غزة/ فلسطين، (بدون ذكر تفاصيل)، بحث منشور على الموقع الالكتروني: <http://site.iugaza.edu.ps/yjarbou>.
4. الجربوع، يوسف محمود، و شاهين، علي عبدالله، العوامل المؤثرة على فشل عملية المدققة، وسبل علاج هذا الفشل "دراسة تحليلية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في قطاع غزة، 2011، بحث منشور على الموقع الالكتروني : www.iasj.net.
5. جربوع، يوسف محمود، العوامل المؤثرة على استقلال المدققين الخارجيين وحيادهم في قطاع غزة من دولة فلسطين، بحث منشور في مجلة كلية الرافدين العدد 76، لسنة 2004 : 26، العراق بغداد.
6. الحكيم، سليم مسلم، المصري، تيسير، إمكانية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية المؤتمنة للمؤسسات العامة ذات الطابع الاقتصادي من قبل الجهاز المركزي للرقابة المالية، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (26)، العدد الأول، كلية الاقتصاد / جامعة دمشق، سنة 2010.

7. حمدونه، طلال وحمدان، علام ، مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التدقيق في فلسطين واثار ذلك على الحصول على أدلة ذات جودة عالية تدعم الرأي الفني المحايد للمدقق حول مدى عدالة القوائم المالية، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية المجلد السادس عشر، العدد الأول، يناير/ 2008، ص913- ص958، فلسطين.

8. دهمش ، نعيم، و أبو زر، عفاف اسحق، الضوابط الرقابية والتدقيق الداخلي في بيئة تكنولوجيا المعلومات، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لجامعة الزيتونة الأردنية (اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية)، المنعقد بتاريخ 27-28 / 4 / 2005 ، عمان _ الأردن .

9. المطارنة، غسان فلاح ، مدى التزام مدققي الحسابات الأردنيين بمعيار التدقيق الدولي (300) في ظل التدقيق الالكتروني" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد (33) ، العدد (2) لسنة 2011.

10. المعايير الدولية للرقابة المالية والمحاسبية ، استقلالية المدقق الداخلي في القطاع العام ، تصدر عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة (الانتوساي) ، INTOSAI GOV 9140

11. هلدني، آلان عجيب مصطفى، الغبان، ثائر صبري، دور الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبي الالكتروني، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان، بحث منشور في مجلة علوم إنسانية، السنة السابعة، العدد 45، شتاء 2010.

ج :- البحوث والرسائل والاطاريح الجامعية

1. ألبياتي، سناء عبد الوهاب، دراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في المصارف التجارية التي تستخدم النظام الالكتروني في أداء العمليات المصرفية، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، بغداد، 2008.

2. الرضا، عقبة، تدقيق الحسابات في ظل نظم المعلومات المحاسبية، بحث مقدم ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين ، دمشق - سورية، أيار 2008.

3. شيماء محمد صالح الهاشمي ، دور تقانة المعلومات في إعادة هندسة العمليات الإدارية دراسة حالة في كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل ، ماجستير إدارة أعمال ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الموصل ، العراق ، 2003، ص 25 .

3. عبدو حمادة - رسالة ماجستير - دور التدقيق الداخلي في رفع كفاءة المعلومات المحاسبية في بيئة الحاسوب - جامعة حلب - 2002 .



اثر التدقيق الالكتروني في رفع الاستقلالية وكفاءة المدقق الداخلي

4. عزيز ، فاطمة فتاح ، "دور التدقيق الالكتروني في الحد من مخاطر التدقيق المصرفي" بحث مقدم إلى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ، لنيل شهادة المحاسبة القانونية ، بغداد ، العراق ، 2014.
5. هـدو ، وسام أبـلـحـد زيا، تطبيق طريقة التدقيق بواسطة الحاسوب من قبل مراقبي الحسابات، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، بغداد، 1997.
6. يعقوب، فيحاء عبد الله (التدقيق الداخلي ودوره في التحكم المؤسسي دراسة تطبيقية على المصارف العراقية الخاصة)، اطروحة دكتوراه فلسفه في العلوم المحاسبية مقدمه إلى مجلس كلية الاداره والاقتصاد -الجامعة المستنصرية . 2006.

ثانيا : المصادر الأجنبية:

أ- الدوريات الأجنبية:

1. Moorthy, M. Krishna, and Others," The impact of information technology on internal auditing , African journal of business Management, vol.5, no. 9,2011.
2. Okab, Reem , " Electronic Audit Role in Achieving Competitive Advantages and Support the Strategy of the External Audit in Auditing Offices in the Hashemite Kingdom of Jordan, International Business Research; Vol. 6, No. 6; Published by Canadian Center of Science and Education, 2013.
3. Shaikh ,Junaid M, E-commerce impact: emerging technology – electronic auditing , managerial auditing journal, Vol,20, No,4; Emerald Group Publishing, ;2005: p:408.



The impact of electronic audit in raising of the independence and professional efficiency of the internal auditor

Abstract:-

The research aims to shed light on the role of E-Audit in raising Independence and professional competence of the external auditor, the study has been applied on a sample of the branches of the Rafidain Bank n have been addressed research topic beside the theoretical, as put forward by the literature of accounting, audit and that the contents of the section first, either the practical side was required to test the hypotheses use form questionnaire, which was distributed to a sample of the external auditors and bankers research sample. He has applied for his part in the search for a standard of independence and professionalism of the external auditor and the factors influencing these standards, and the most important findings of the research: -

- 1.E-Audit leads to the separation of audit work and the work of the committees assigned to the auditor within the units.
2. The first task of the auditor in all units is to examine the internal control system in units of the research sample, therefore, the presence of electronic information system sound for the activities of the units sample leads to the ease and efficiency of the examination of the internal control system and thus the discovery of errors less time, effort and cost.
3. Leads to disallow electronic information system for people who are not licensed or authorized to enter and thus does not give the opportunity for manipulation of information and the results of the audit units in the research sample.
4. Leads checking mail checker to make more efficient and work experience in the field of computer data processing electronically and thus enable him to perform the procedures adopted by the sample units in the audit process.

Key words: electronically auditing (E-Audit), Independence, professional performance.